

أثر التقرير عن التنمية المستدامة في تعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية

د. فاتح غلاب، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

د. الطاهر ميمون، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

المخلص: أدركت مجالس إدارة مختلف المؤسسات في الآونة الأخيرة بأن مفهوم التنمية المستدامة صار جزءاً مهماً من إدارتها، و ترتب عن ذلك زيادة اهتمامها بإعداد ونشر تقارير عن الاستدامة أو التنمية المستدامة؛ وتستخدم هذه التقارير لإظهار الثقة والشفافية في السياسات، والتقدم المحرز بشأن التنمية المستدامة؛ ويُفترض أن يكون لهذه التقارير محتوى معلوماتي لفائدة الأطراف ذات المصلحة. ومن النماذج الحديثة التي يمكن من خلالها التقرير عن التنمية المستدامة للمؤسسة، نموذج مبادرة الإبلاغ العالمية (Global Reporting Initiative **GRI**) ونموذج التقارير الثلاثية (Triple Bottom Line **TBL**)؛ كما أنه من أهم الفوائد والمزايا التي يتم اكتسابها من إعداد ونشر تقارير التنمية المستدامة هو رفع مستوى الإفصاح والشفافية بشأن الأداء المالي والبيئي والاجتماعي للمؤسسة، الأمر الذي يعمل على تفعيل حوكمة الشركات، وتحقيق تنافسية المؤسسة على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: تقارير التنمية المستدامة، مسؤولية اجتماعية وبيئية، أطراف ذات المصلحة، تنافسية المؤسسة، حوكمة الشركات.

Résumé: Les conseils d'administration des différentes entreprises ont compris dans ces derniers temps que le concept de développement durable est devenu une partie importante de la gestion, et il a donné lieu à une augmentation de l'intérêt de la préparation et la publication des rapports sur la durabilité ou le développement durable; Ces rapports sont utilisés pour montrer la confiance et la transparence dans les politiques et les progrès en matière de développement durable; Et il est supposé être à ces rapports un contenu informatif pour les parties prenantes. Parmi les modèles récents quels qu'ils peuvent faire rapport sur le développement durable de l'entreprise, Global Reporting Initiative (**GRI**) et Triple Bottom Line (**TBL**); Il est aussi des avantages importants tirés de la préparation et la diffusion des rapports de développement durable consiste à élever le niveau de disclosure et de transparence sur la performance financière, environnementale et sociale de l'entreprise, ce qui fonctionne pour activer la gouvernance d'entreprise, et de parvenir à l'entreprise compétitive sur le long terme.

Mots clés: Rapports de développement durable, Responsabilité sociale et environnementale, Parties prenantes, Compétitivité d'entreprise, Gouvernance d'entreprise .

مقدمة:

أصبح التطور السريع والمستمر في شتى المجالات هو السمة الغالبة في هذا العصر، وعلى الرغم من أن الهدف من هذه التطورات ودوافعها يأتي استجابة لتلبية احتياجات الإنسان المتزايدة، فإنها قد خلفت آثاراً سلبية واضحة على النواحي الاجتماعية والبيئية، مثل التلوث والنفايات وارتفاع درجات الحرارة... وغيرها من المشكلات التي يجتهد العالم في مواجهتها حالياً؛ وقد ظهر اهتمام الدول والحكومات بهذه

المشكلات في إنشاء جمعيات ووكالات حماية البيئة، وعمل ندوات وبرامج تطوعية للتوعية بالأضرار البيئية، ونشر الأنظمة والقوانين بهدف الوصول إلى بيئة نظيفة تساهم في رقي المجتمعات والمحافظة عليها، وتفاعلا مع الموقف السابق نشأ المفهوم الحديث للتنمية، وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة (Sustainable Development)، وهو النمط التنموي الذي يسعى لتحقيق رفاه المجتمع دون الإضرار بالبيئة ومواردها، وذلك لأنه يعتبرها ملكية مشتركة بين الأجيال الحالية والمستقبلية. وانعكس هذا المفهوم الحديث على المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي، الذي شهد تطورا كبيرا، كما أنه الأكثر تأثيرا في البيئة؛ مما حتم على المؤسسات اليوم تحمل مسؤوليات أخرى غير المتعارف عليها من تحقيق عوائد مالية واقتصادية من إنتاج السلع أو تقديم الخدمات، بل أصبحت تمتد إلى حماية المجتمع والبيئة التي تعمل فيها، ذلك أن تكاليف إنتاج السلع لا تنحصر بتلك التي تتضمنها التقارير المالية، بل هناك تكاليف أخرى جديرة بأن تحاسب عليها، فالمجتمع يعد صاحب مصلحة في المؤسسة من حيث أنه أمدها بالمواد المادية والبشرية لمزاولة نشاطها، لذا يكون من حقه الرقابة على إدارتها وعلى كفاءتها في استخدام مختلف الموارد، وله الحق في معرفة أية تغيرات تطرأ عليها، مما أدى بالمؤسسات إلى إعداد تقارير خاصة أو أجزاء من تقاريرها السنوية للحديث عن أدائها الاجتماعي والبيئي. وكرد فعل لهذه الاهتمامات المتزايدة من طرف المجتمع بكل طوائفه، أدركت الأطراف ذات المصلحة أن نجاح المؤسسات اليوم لا يعتمد فقط على الاستدامة الاجتماعية والبيئية، وإنما بتكاملها مع الاستدامة الاقتصادية، الأمر الذي أدى بتوجه المؤسسات إلى إصدار تقارير مدعمة ذات مدى واسع، تغطي الأمور البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والتي أطلق عليها اسم تقارير الاستدامة (Sustainable Reporting) أو تقارير التنمية المستدامة، ومثل هذا التقارير ما زالت تنمو بشكل متزايد؛ حيث تستخدم اليوم تقارير التنمية المستدامة المنشورة للأطراف ذات المصلحة لإظهار الثقة والشفافية في السياسات والتقدم المحرز بشأن التنمية المستدامة، ويفترض أن يكون لهذا التقرير محتوى معلوماتي للعديد من الأطراف ذات المصلحة. ومن أهم الفوائد والمزايا التي يتم اكتسابها من إعداد ونشر تقارير التنمية المستدامة أنه من شأنها أن ترفع مستوى الإفصاح والشفافية بشأن الأداء المالي والبيئي والاجتماعي، الأمر الذي يعمل على تفعيل حوكمة الشركات، وتحقيق تنافسية المؤسسة على المدى الطويل.

في ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن لتقارير الاستدامة المساهمة في تعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية؟

من خلال الإشكالية الرئيسية، تطرح الورقة التساؤلات التالية: ما هو المقصود بتقارير الاستدامة، وما هو التطور التاريخي لهذا المفهوم؟ ما هي القيمة التجارية لقيام المؤسسة بالتقرير عن الاستدامة؟ ما هي أهم النماذج الحديثة التي يمكن استعمالها للمساعدة في التقرير عن الاستدامة؟ وأخيرا، هل أن التقرير عن الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية له أثر على تفعيل حوكمتها وتعزيز تنافسيته على المدى الطويل؟

أهمية الورقة البحثية

تتجلى أهمية الورقة في الآتي:

✓ تشير التنمية المستدامة (Sustainable Development) إلى ضمان أن اختيارات وأعمال الشركات ليست مقصورة فقط على المسؤولية الاقتصادية، بل تنطوي على المسؤولية البيئية والاجتماعية أيضا. فالتنمية المستدامة تعني مساهمة الشركات في التنمية المستدامة للمجتمع (ومن ثم المساهمة في استدامة الشركات ذاتها)، أي أنها تلك التنمية التي تعمل على الوفاء باحتياجات الأجيال الحالية، دون إهدار حق الأجيال المستقبلية في الوفاء باحتياجاتها بأبعادها الثلاثة هي: البعد الاقتصادي، البعد البيئي والبعد الاجتماعي. ولتحقيق تلك التنمية لا بد من الأخذ في الاعتبار تأثير أنشطة الشركة على البيئة المحيطة بها، ومراعاتها لكل من مصالح العاملين، والملاك، ومصالح الأطراف المرتبطة بها، ومصصلحة المجتمع بصفة عامة بالشكل الذي يحقق التنمية المستدامة للأجيال القادمة، والقيام بالإفصاح عن تلك الأنشطة ضمن تقاريرها المالية أو في تقرير خاص يطلق عليه "تقرير التنمية المستدامة (Sustainable Reporting)؛

✓ تواجه المؤسسات اليوم تحديات اقتصادية واجتماعية حول أثارها البيئية، فهي تعمل في ظل بيئة معقدة تتصف بعدم الانتظام، مما يحتم عليها الوقوف على أدائها للكشف عن إمكاناتها وقدراتها وقيمتها التنافسية وموقعها في السوق، من خلال تجسيدها لأبعاد التنمية المستدامة.

أهداف الورقة البحثية

تهدف الورقة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ بيان مفهوم تقارير الاستدامة للمؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ أهمية التقرير عن الاستدامة للمؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ التعريف بالأدوات الحديثة للإفصاح عن الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ الوقوف على أثر التقرير عن الاستدامة في تحقيق تنافسية المؤسسة.

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة سيتم تقسيم الورقة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية تقارير التنمية المستدامة؛

المحور الثاني: أهم النماذج الحديثة للتقرير عن التنمية المستدامة؛

المحور الثالث: دور التقرير عن الاستدامة في تعزيز تنافسية المؤسسة.

المحور الأول: ماهية تقارير التنمية المستدامة

تحل التنمية المستدامة للدول في الوقت الحاضر أهمية كبيرة، وهي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتقوم المؤسسات بتحقيقها

وفقاً لمفهوم مواطنة الشركات والمسؤولية الاجتماعية للشركات، ونتيجة لذلك ظهر أهمية إعداد الشركات لتقرير التنمية المستدامة، والذي يوضح أداء المؤسسات الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تجاه تحقيق هذه الاستدامة.

أولاً: من التقارير المالية إلى تقارير الاستدامة

التقرير السنوي للشركات هو واحد من أهم أشكال الإفصاح عن المعلومات، وخصوصاً بين الشركات المدرجة في البورصة، وعادة ما يكون للتقارير السنوية شكل ثابت في مختلف الدول التي لها متطلبات مختلفة. كما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقرير المالي لمصالح المستثمرين. في الواقع هناك خطأ شائع، وهو اعتبار التقارير المالية هي محور التقارير السنوية؛ حيث أنه في أواخر سنة 1980 وأوائل سنة 1990 بدأت الشركات في البلدان المتقدمة في مواجهة المزيد من الضغوط البيئية، لقيام حكومات الدول بوضع مجموعة من القوانين التي تتطلب الكشف عن المعلومات البيئية للمستثمرين. وأيضاً، بدأ الإدراك أن التحكم في المعلومات البيئية سوف يؤثر على مكافآت الشركات من الاستثمار؛ من ثم بدأت اليوم، المعلومات البيئية لتظهر في التقارير السنوية من أجل تلبية مطالب المستثمرين للحصول على معلومات من هذا القبيل، وبدأت المعلومات البيئية تأخذ المزيد من الأهمية، وامتد ذلك إلى غيرها من التقارير غير المالية لأنشطة المؤسسات. في وقت لاحق، ذهبت بعض الشركات لإعداد تقارير مستقلة أكثر منهجية، للإفصاح والكشف عن الإنجازات البيئية؛ وهذا ما نسميه التقارير البيئية. وبالتزامن مع انتشار التقارير البيئية، فإن العديد من الشركات أصدرت هي الأخرى تقارير غير مالية، نذكر على سبيل المثال بعض مؤسسات الطاقة والمواد الكيميائية الخاصة التي أصدرت تقارير بعنوان (تقارير الصحة والسلامة)، و بعض الشركات أصدرت تقارير لإنجازاتها في مجال حماية البيئة، والصحة المهنية، وسلامة القوى العاملة تحت عنوان "التقرير الاجتماعي للشركات". في مطلع القرن 21، طرأ على اسم ومضمون التقارير غير المالية تغيرات كبيرة، ويرجع ذلك إلى حقيقة هي أن الشركات المواطنة والمسؤولية الاجتماعية أخذت بالنمو سريعاً، وتطلق بعض الشركات على هذه التقارير بـ "تقارير مواطنة الشركات"، في حين تطلق بعض الشركات الأخرى على تقاريرها بـ "تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات بصورة عامة. ويتمثل مضمون هذه التقارير في تقديم المعلومات البيئية والاجتماعية في تقرير واحد - بل وأحياناً تضاف الإنجازات الاقتصادية حتى في مثل هذه التقارير¹.

باختصار، فإن التقارير لم تعد مجرد توفير المعلومات البيئية للمستثمرين، ولم توسع فقط في نطاق أنشطتها، ولكن أيضاً بدأت التقارير غير المالية بصورة متزامنة لتوفير المعلومات ذات الصلة إلى أكبر عدد ممكن من المجتمع، ليشمل الأطراف ذات المصلحة. من هذا، فإن تقارير الاستدامة أصبحت من الآن فصاعداً في الواقع سبب ودافع للشركات للكشف والتقرير عن المعلومات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية.

ثانياً: مفاهيم متعلقة بتقارير التنمية المستدامة " الاستدامة"

تهتم المؤسسات اليوم، بالإفصاح عن أدائها المالي وغير المالي، ويتم ذلك إما من خلال تقرير أو أكثر يضاف لتقاريرها المالية التقليدية ويتعلق بالبيئة والمجتمع، أو من خلال تقرير موحد عن التنمية المستدامة في كل المؤسسة يأخذ أيضاً بعين الاعتبار موضوع حوكمة الشركات.

هناك مجموعة من التعاريف المقدمة حول تقارير التنمية المستدامة نذكر منها أشهر التعاريف المقدمة من مكاتب الاستشارة العالمية و الهيئات العالمية وممثلي الأطراف ذات المصلحة كما يلي:

- **تعريف (WBCSD World Business Council for Sustainable Development):** "تقارير التنمية المستدامة هي التقارير العلنية من قبل الشركات لتزويد أصحاب المصلحة الداخلية والخارجية بصورة وأنشطة الشركات على الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية"².

- **تعريف KPMG:** "هي تلك التقارير التي تتضمن كمية ونوعية المعلومات المتعلقة بالأداء المالي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأخلاقي على نحو متوازن"³.

- **تعريف GRI:** "تعتبر تقارير التنمية المستدامة عن ممارسة القياس والإفصاح عن التنمية المستدامة، وأن تكون الشركة مسؤولة أمام الأطراف ذات المصلحة الداخليين والخارجيين للأداء التنظيمي نحو هدف التنمية المستدامة"⁴.

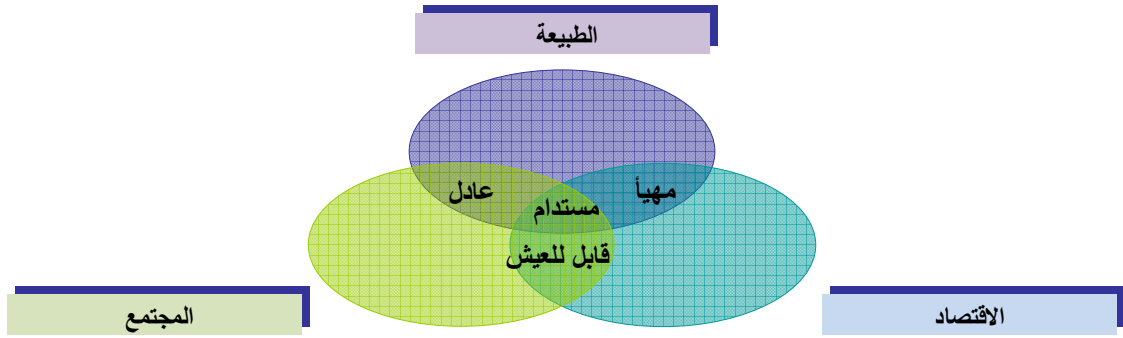
- **تعريف Accountability:** "هو مجموعة من المعلومات التي تعدها الشركة وتفصح عنها حول أدائها المستدام سواء التقرير للعامة أو للأطراف الداخليين أو الخارجيين"⁵.

ويمكن تعريف تقرير الاستدامة على أنه تقرير سنوي غير مالي، يتم إصداره من قبل المؤسسات المسؤولة، للإفصاح عن أثرها في المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، وهو يمثل وسيلة لقياس الأداء والإفصاح عن دور المؤسسة في مجال الاستدامة، انطلاقاً من مسؤولية المؤسسة في تعزيز التزامها تجاه توقعات الأطراف ذات المصلحة (مثل الموظفين والمساهمين والمجتمع المحلي والبيئة والحكومة والعملاء) بهدف تحقيق التنمية المستدامة؛ وتعني الاستدامة بالنسبة لأي مؤسسة تطبيق إستراتيجيات وأنشطة الأعمال التي تحقق احتياجات المشروع وأصحاب المصلحة فيه اليوم، مع حماية الموارد البشرية والطبيعة في المستقبل.⁶

وبالتالي، فإن مرتكزات التقرير عن الاستدامة أو المسؤولية المجتمعية للشركات، و التي هي من أهم المفاهيم المرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة، هي ثلاثة أبعاد: البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بالإضافة إلى حوكمة الشركات.

وتظهر هذه الأبعاد في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أبعاد التنمية المستدامة



Source: Louis Guay et autres, **Les enjeux et les défis du développement durable**, Connaitre, Décider, Agir, Collection sociologie contemporaine, Les presses de l'université Laval, 2004, p16.

ثالثا: القيمة التجارية من تقارير الاستدامة

إن الأسباب العامة للاهتمام بتقارير الاستدامة هي قيمتها التجارية الناشئة إلى الأطراف ذات المصلحة، وتظهر أهمية تقارير الاستدامة في النقاط التالية⁷:

✓ يعتبر قياس الأداء البيئي والأداء الاجتماعي للمؤسسة قاعدة هامة للتحليل الاجتماعي والبيئي، لأن تيار التقرير عن البيانات المالية لم يستطع الكشف على نحو شامل عن المخاطر، والديون، وعوائد الشركات نحو تلك الأبعاد؛

✓ تأخذ تقارير الاستدامة بعين الاعتبار بشكل تدريجي للمخاطر البيئية والاجتماعية؛ بحيث تعتبر مؤشرات مهمة لجهود المؤسسات في تحسين إدارتها وزيادة الشفافية؛

في الوقت نفسه، تحسن وتعزز تقارير الاستدامة أيضا كفاءة إدارة الشركات من خلال:

✓ عملية إعداد التقارير تساعد الشركات في جمع المعلومات عن جهود الاستدامة والإنجازات، والاعتراف بقيمة هذه المعلومات؛

✓ مساعدة الشركات على الابتكار؛

✓ الاتصال المتزايد مع الأطراف ذات المصلحة على أساس أن تقارير الاستدامة هي أكثر فعالية من أي وسيلة أخرى لتشجيع الحوار، أي أنه تقرير جيد يمنح عرضا شاملا للأطراف ذات المصلحة على مدى قدرة الشركات على إدارة الرسوم البيئية والاجتماعية والمخاطر، وذلك لعرض قدرتها على إدارة المخاطر المالية.

من خلال تقارير الاستدامة، يمكن للشركات إيجاد معيار قياسي لتطوير الأداء المستدام، بالمقارنة مع نظرائهم في الصناعة، والمؤسسات يمكن أن تجد لها مكانة في هذه الصناعة بالاتجاه للابتكار في المستقبل.

رابعا: تقارير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات

لا زالت المسؤولية الاجتماعية تستمد وجودها وانتشارها بطابع طوعي، لا تلزمه أي قوة قانونية محلية أو دولية كانت، و تتوالى الأبحاث و الاجتهادات لتقديم مفهوم لها. نذكر منها:

- تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة للمسؤولية الاجتماعية: " هي الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال، بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل"⁸.
- تعريف البنك الدولي للمسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال: " هي التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد"⁹.
- وتعرف أيضا بأنها: " الطريقة التي يجب أن تعمل بها الشركات والمؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في صنع القرار، واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة، ليتم تطبيق أحسن الممارسات. وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لها علاقة بمكافحة الفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال".

من خلال التعاريف المقدمة للمسؤولية الاجتماعية، نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي مراعاة الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في تسييرها وفي نشاطاتها و في إدارة علاقاتها مع الأطراف ذات المصلحة. و الغاية من ذلك هو إشباع رغباتهم من خلال عملية التقرير عن الاستدامة.

وأصبحت المسؤولية البيئية والاجتماعية للمشروعات المعاصرة أمرا مقبولا عموما في جميع المجتمعات الحديثة المتقدمة والنامية، ومن المتوقع أن تزداد مستقبلا أنشطة ومجالات تلك المسؤولية الاجتماعية، وأن يزداد طلب الإفصاح عن آثار تلك الأنشطة. ولاشك أن المحاسبة علم اجتماعي تتطور وظائفها وتتوسع مجالات تطبيقها واستخداماتها تبعا لتغيرات الوسط وظروف المجتمع، لذلك لا شك أنه ليس من مسؤولية المحاسبين تحديد أهداف وغايات المجتمع، وإنما يمكن المساهمة في تحديد المقاييس العلمية التي تعبر عن هذه الأهداف، والإفصاح عن هذه المقاييس بصورة دورية، لتكون المعلومات المقدمة أساسا لتقييم وترشيد الأداء الاجتماعي للمشروع.

إنه لأمر خطير أن يقف المحاسب سلبيا تجاه هذه الظاهرة الجديدة، إذ سيترتب على ذلك إظهار المنشآت المتقاعسة عن القيام بمسؤوليتها الاجتماعية في صورة أفضل من المنشآت التي تقدم مساهمة إيجابية في زيادة رفاه المجتمع.

المحور الثاني: أهم النماذج الحديثة للتقرير عن التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية

إن تقارير التنمية المستدامة هي نوع مخالف للتقارير المالية الحالية، وقد نشأت بعد ظهور التقارير البيئية، وكذلك من خلال انتشار مفهوم مواطنة الشركات، ومسؤولية المؤسسة الاجتماعية. إن نموذج التقارير الثلاثية ومبادرة الإبلاغ العالمية كلاهما يوضح الاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة، حوكمة الشركات، الإنجاز، فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمنظورات البيئية.

أولاً: نموذج التقارير الثلاثية: Triple Bottom Line Reporting

التقارير الثلاثية The triple bottom line مختصر لـ TBL أو 3BL وتعرف أيضاً باسم: People, Planet, Profits أو The Three Pillars. وعبرة التقارير الثلاثية طورت من طرف الباحث John Elkington في كتابه الصادر سنة 1997 بعنوان "Cannibals with Forks: the Triple Bottom Line of 21st Century Business"؛ حيث أعرب من خلال هذا الكتاب أنه يجب على المؤسسات الأخذ بعين الاعتبار نتائج أعمالها البيئية والاجتماعية بنفس درجة اهتمامها بنتائجها المالية¹⁰ يقتضي مفهوم TBL أن تقع مسؤولية الشركة على الأطراف ذات المصلحة بدلاً من المساهمين¹¹. في هذه الحالة، "أصحاب المصلحة" يشير إلى أي شخص يتأثر، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، بالأعمال التي تقوم بها الشركة، ووفقاً لنظرية الأطراف ذات المصلحة، ينبغي استخدام الكيان التجاري كوسيلة لتنسيق مصالح أصحاب المصلحة، بدلاً من تعظيم المساهمين (المالك) ربح¹².

يتزايد استخدام الشركات الكبرى والشركات الأصغر حجماً للتقارير الثلاثية عن نتائج أعمالها، نتيجة التنافس من أجل جذب العملاء ورؤوس الأموال، وينبع هذا المفهوم من فكرة أن الشركات لم تعد مجرد كيانات اقتصادية، وهو الأمر الذي يدفع الإدارة إلى التفكير في المشروع التجاري ليس فقط من المنظور الاقتصادي ولكن أيضاً من المنظور الاجتماعي والبيئي¹³.

يتلخص مفهوم التقارير الثلاثية عن نتائج الأعمال في أنه عند تقييم المؤسسات، لم يعد الأداء المالي هو المحدد الوحيد لوضع الشركة في السوق أو لمستوى نجاح الشركة، بل يتعين على الشركات الاستجابة للمطالب الخاصة بتوفير المزيد من المعلومات عن الآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطتها. ومع ذلك، ففكرة التقارير الثلاثية لا تعنى قيام الشركة بتقسيم المسؤولية القانونية إلى عنصر اقتصادي وآخر اجتماعي وثالث بيئي، والنظر إلى أي منهم بمعزل عن الآخر، بل على العكس، يجب النظر إلى كافة العناصر كوحدة واحدة، حيث إن أي عنصر منهم يساهم بنفس القدر في تحقيق الهدف النهائي للشركة¹⁴.

من الناحية الاقتصادية، تضمن التقارير الثلاثية عن نتائج أعمال الشركة توافر الشفافية والمعلومات المالية في الوقت المناسب لكل من المستثمرين والعاملين والعملاء والشركاء التجاريين والموردين.

من الناحية الاجتماعية، يهتم هذا النوع من التقارير بالصالح العام للمجتمعات التي تعمل فيها الشركات، كما تحتاج إلى توفير معلومات عن الممارسات والمعايير الأخلاقية، والتنمية المهنية، والممارسات الخاصة بتعيين العاملين والتبرعات الخيرية، إلى جانب عدة موضوعات هامة أخرى.

من الناحية البيئية، فتتضمن أثر أنشطة الشركة على البيئة بمفهومها الواسع، بما في ذلك البيانات الخاصة بأمان المنتج، واستخدام الموارد في الإنتاج، ومعايير ومواثيق الإنتاج¹⁵.

ثانياً: مبادرة الإبلاغ العالمية: Global Reporting Initiative

تعكس مؤشرات التقرير عن التنمية المستدامة الإجابة على التساؤل المتعلق ما إذا كانت المؤسسات تتحرك بعيداً أو اتجاه الاستدامة، ولقد تزايدت المبادرات التي طورت مجموعة من المؤشرات لتقييم أداء التنمية المستدامة للمؤسسات، التي من بينها مبادرة الإبلاغ العالمية.

أنشئت مبادرة الإبلاغ العالمية GRI في عام 1997، بناءً على مبادرة من إئتلاف الاقتصاديات المسؤولة بيئياً CERES في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة بالمبادرة المذكورة، تجمع الشركات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات والجمعيات التجارية، وممثلي أصحاب المصلحة الآخرين. وتعرف المبادرة المذكورة كمبادرة دولية طويلة الأجل، تهدف إلى تطوير ونشر المبادئ التوجيهية للإبلاغ الطوعي عن التنمية المستدامة، من خلال المؤسسات التي ترغب في معالجة الأبعاد البيئية والأنشطة الاجتماعية ومنتجاتها وخدماتها. وترغب المبادرة المذكورة في زيادة تأثير تقارير الاستدامة في التقارير المالية للمؤسسات؛ حيث يهدف تصميم المبادئ التوجيهية إلى التحسين المستمر، مما يعكس الأبعاد الثلاثة للاستدامة: البيئية والاقتصادية والاجتماعية؛ و تعمل مبادرة الإبلاغ العالمية منذ عام 1997 على تطوير إطار مشترك للإبلاغ عن الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة.

الجوانب الاقتصادية: الأجور، والفوائد، والإنتاجية للقوى العاملة وخلق فرص العمل والاستعانة بمصادر خارجية للنفقات، والإنفاق على البحث والتطوير، والاستثمار في التدريب وغير ذلك من أشكال رأس المال البشري؛

الجوانب البيئية: تأثير العمليات والمنتجات والخدمات على الهواء والماء والتربة والتنوع البيولوجي والصحة البشرية؛

الجوانب الاجتماعية: الصحة والسلامة في العمل، والحفاظ على الموظفين الحاليين، قانون العمل، وحقوق الإنسان والأجور وظروف العمل على المقاولين من الباطن¹⁶.

في سنة 1999 نشرت نسخة أولية من المبادئ التوجيهية للتقرير عن التنمية المستدامة، وبعد فترة من الشروحات الوافية للتجارب والمشاورات المكتملة، ظهرت النسخة الرسمية للمبادئ التوجيهية في جوان من سنة 2000. وتعتبر النسخة التي نشرت سنة 2002 كتكملة لمجموعة من التجارب والتحليل والتشاور

ومراجعة المبادئ التوجيهية التي صدرت سنة 1999، وفي سنة 2007 تم إدخال عدة تعديلات على المبادئ التوجيهية لسنة 2002.

اتخذ كل من الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والمجلس الأوروبي للوزراء، والمفوضية الأوروبية والمنتدى الاقتصادي العالمي من هذه المبادئ التوجيهية، مرجعا في مراسلاتهم لأصحاب المصلحة، كما أن أكثر من 130 مؤسسة في 21 بلدا، تعتمد على المبادئ التوجيهية في وضع تقاريرها عن التنمية المستدامة¹⁷.

ثالثا: اتجاهات التقرير عن التنمية المستدامة في بيئة الأعمال الدولية

إن قليلا من الشركات، كشركة Shell على سبيل المثال، قد أخذت خطوة إضافية، حيث اعترفت وأقرت بأن كلا من الاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية تم الربط بينهما مع القضايا البيئية، وقد بدأت في إنتاج تقرير الاستدامة أو التنمية المستدامة sustainability report، وقد قام اتحاد المحاسبين القانونيين الأوروبيين بشرح ذلك على النحو التالي:

ظهر مصطلح الاستدامة أو التنمية المستدامة للوجود بعد إصدار تقرير عالمي عن البيئة والتنمية يعرف بتقرير Brundtland، الذي يشير إلى أن التنمية البشرية يجب أن تفي باحتياجات الأجيال الحالية بدون تعريض مقدر الأجيال المستقبلية لمخاطر الوفاء باحتياجاتها، في ضوء التقرير عن الشركة فإن اصطلاح الاستدامة يستخدم بوجه عام للإشارة إلى أن موضوع التقرير يتضمن قضايا بيئية واجتماعية واقتصادية. نشأت تقارير الاستدامة من أحد العمليات التي بدأت مع ظهور التقارير البيئية. إن التقارير البيئية والاجتماعية مازال يتم إنتاجها، لكن تقارير الاستدامة تهدف إلى إعطاء مدخل أكثر شمولاً لإمكانية المساءلة المحاسبية لأصحاب الشأن، وجدير بالتأكيد مازال هناك أقلية من المنظمات الكبيرة التي تنتج مثل تلك التقارير، إلا أن عددها قد تزايد مع مرور الوقت¹⁸.

وتظهر الدراسات الاستقصائية للمبلغين التي أنجزتها كبرى شركات المحاسبة والخدمات الاستشارية زيادة في الإبلاغ الثلاثي الأساسي عن الاستدامة (ويشمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، ولا يزال الإبلاغ عن القضايا البيئية يحتل نطاقا أوسع من قضايا الاستدامة الأخرى، وتبرز الدراسة الاستقصائية لهيئة KPMG التي شملت أول 250 شركة في العالم مصنفة حسب عائدها (GFT 250) أن 45% منها نشرت تقرير استدامة منفصلا في عام 2002 مقارنة بـ 35% في عام 1999. وبالنسبة إلى الدراسة الاستقصائية التي غطت أول 100 شركة في 19 بلداً، بلغت هاتان النسبتان 28% و 24% على التوالي، وتجنح معدلات الإبلاغ إلى الارتفاع في البلدان التي توجد فيها شركات كبيرة¹⁹.

وفي الدراسات الاستقصائية، تحل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا واليابان باستمرار مراتب البلدان الخمسة الأولى، التي تصدر أكبر عدد من تقارير الاستدامة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): دراسات استقصائية حول الإفصاح عن الاستدامة حسب البلد

	Corporate Register.com	KPMG GFT 250	KPMG Top 100
1	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان
2	ألمانيا	اليابان	المملكة المتحدة
3	الولايات المتحدة	ألمانيا	الولايات المتحدة
4	اليابان	المملكة المتحدة	هولندا
5	استراليا	فرنسا	ألمانيا

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

وتكتسي نتيجة أول 100 شركة أهمية خاصة، نظراً إلى أنها تقارن بين نفس عدد المؤسسات في كل بلد، ولليابان في هذه الدراسة الاستقصائية (top 100) أعلى حصة إلى حد بعيد من الشركات التي تصدر تقارير منفصلة. فقد كانت نسبة كل بلد كما يلي:

✓ 72% من أكبر مئة شركة يابانية قد أفصحت عن معلومات اجتماعية وبيئية؛

✓ 49% من أكبر مئة شركة في المملكة المتحدة قد أفصحت عن معلومات اجتماعية وبيئية؛

✓ 36% من أكبر مئة شركة في الولايات المتحدة قد أفصحت عن معلومات اجتماعية وبيئية؛

✓ أما فيما يتعلق بدول غرب أوروبا فقد أفصح ما نسبته 35% من الشركات المئة الهولندية

و32% من الشركات الألمانية والفرنلندية و29% من الشركات النرويجية و26% من الشركات السويدية

و25% من الشركات الدانمركية و21% من الشركات الفرنسية...؛

✓ أما هنغاريا وسلوفينيا واليونان وجنوب إفريقيا فهي في أواخر الترتيب، بحيث كانت نسبة الإفصاح

8%.

المحور الثالث: دور التقرير عن التنمية المستدامة في دعم تنافسية المؤسسة الاقتصادية

إن إرساء المشاركة الفعالة مع أصحاب المصالح بشكل جاد ليست عاملاً رئيسياً في التنمية والتكاتف لنجاح المجتمع و حسب، بل هي أيضاً ميزة تنافسية قوية توفر لقطاع الأعمال، وتمثل ردود فعل فورية و ملاحظات هامة عن الأداء و فرص التوسع و الاستثمار. علاوة على ذلك، فهي توفر فرصة حقيقية للتواصل مع المستثمرين و أصحاب القرارات و تقديم الاستشارات المفيدة لهم.

أولاً: التقرير عن التنمية المستدامة اتجاه الأطراف ذات المصلحة في المؤسسات الاقتصادية

يفترض أن يكون لهذا التقرير محتوى معلوماتي للعديد من أصحاب المصلحة، فمثلا البنوك والمستثمرين لاتخاذ قرارات عن المخاطر والفرص. ويحتاجه العاملون الحاليون والمرقبون عند اتخاذهم لقرارات التوظيف، كما يعتمد العملاء على هذا التقرير عند اتخاذهم لقرارات شراء المنتجات والخدمات، ومن ناحية أخرى يحتاج المجتمع وجماعات الرأي العام معرفة كيفية قيام المنظمات بتناول ومعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية الخارجية. فجميع أصحاب المصلحة في مشروعات الأعمال في حاجة إلى تقارير متوازنة ودقيقة وشفافة ووقتية، يمكن الوثوق بها تعكس مدى تقدم منظمات الأعمال تجاه هدف الاستدامة، الأمر الذي يمكن النظر إلى تقارير الاستدامة باعتبارها إفصاح موجه لأصحاب المصلحة في منظمة الأعمال، كما أنه من المتفق عليه أن تقارير الاستدامة تتضمن جميع الأقسام "الموارد البشرية، الأبحاث والتطوير، الصحة والأمان، التصنيع..."، وأن عملية التقرير عملية مستمرة تشمل جزء من إطار أكبر يتضمن إقامة إستراتيجيات، التفاعل مع أصحاب المصلحة، وتطبيق الخطط وتقييم النتائج²⁰.

ثانياً: إسهامات التقرير عن الاستدامة في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات

تعرف لجنة Cadbury حوكمة الشركات على أنها: ذلك النظام الذي وفقا له يتم تسير ورقابة المؤسسة وتعنتي بإعطاء الوسائل اللازمة التي تسمح بإيجاد التوازن المنطقي للسلطة تقاديا لكل الانحرافات الشخصية، ونقوم على ثلاثة ركائز وهي مجلس الإدارة، التدقيق وإدارة أعمال المؤسسة.²¹

تعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها "النظام التي تتم من خلاله إدارة الشركات، والتحكم في أعمالها"²².

من خلال التعريفين يمكن القول أن حوكمة الشركات تعتبر:

- الآلية والطريقة التي بموجبها يدير المديرون مسؤولياتهم تجاه المساهمين؛
- نظام يجب إتباعه لصالح المساهمين و الأطراف الأخرى ذات المصلحة؛
- الممارسات والكيفية التي يتم بها رفع وضبط أداء الشركات.

وتتمثل مبادئ حوكمة الشركات في حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية بين المساهمين، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسؤولية مجلس الإدارة، حيث تهدف هذه المبادئ إلى تعزيز الإصلاحات والتطبيق السليم لها؛ حيث توجد علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق قواعد الحوكمة والمعلومات المقدمة بشأن الاستدامة أو التنمية المستدامة، وأن تطبيق هذه القواعد يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح، مما يؤكد أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة، يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات، فإن إطار إجراءات حوكمة الشركات يجب أن يحقق الإفصاح عن جوانب التنمية المستدامة، وأن تطبيق قواعد حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المقدمة عن التنمية المستدامة، ومنه قدرة المؤسسة على التحكم المؤسسي الشامل باعتبار أن المعلومات التي تنتجها، سواء التقارير البيئية/أو الاجتماعية أو

تقارير التنمية المستدامة، من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس مختلف المخاطر بأنواعها المختلفة التي قد تحيط بالمؤسسة الاقتصادية²³.

ومنه يمكن أن نستنتج أن الإفصاح والشفافية يعد مطلباً ضرورياً حتى يعكس الواقع الحقيقي للمؤسسات ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة، من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة وشفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وفي الوقت نفسه توفر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم، وبالتالي فإن إلزام المؤسسات بتطبيق مبادئ وقواعد حوكمة الشركات يؤدي بالضرورة إلى الرفع من جودة تقارير الاستدامة بما تتضمنه من إفصاح وشفافية.

ثالثاً: أثر التقرير عن التنمية المستدامة في دعم تنافسية المؤسسة الاقتصادية

يعتبر مايكل بورتر أشهر من كتب عن الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية في فترة الثمانينات، حيث يرى بأن الميزة التنافسية تمكن المؤسسة من ضمان استمراريتها في جو من المنافسة الكاملة، وهي التي تحدد لها الاستراتيجيات المناسبة لذلك، ويرى مايكل بورتر أن هناك ميزتين للمؤسسة يمكن تبني إحداها؛ حيث يمكن للمؤسسة أن تتحكم في التكاليف مما يجعلها قادرة على عرض نفس المنتج ولكن بسعر أقل، كما يمكن لها أن تنتج سلعا أو خدمات متميزة وذات جودة عالية مع زيادة مبررة في السعر. وتشير الميزة التنافسية إلى المجالات التي يمكن للمنظمة أن تتنافس الغير من خلالها بطريقة أكثر فعالية، وبهذا تمثل قوة تتسم بها المنظمة دون منافسيها في أحد أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية أو التمويلية أو في ما يتعلق بالموارد البشرية أو الموقع الجغرافي للمنظمة؛ فالميزة التنافسية ليست بالضرورة ذات طابع مادي مرتبط بخفض التكاليف أو تحسين الجودة، بل هناك معايير أخرى بشرية وأخلاقية وقيمية يمكن أن تكون ميزة مهمة بالنسبة للمؤسسة تميزها عن مثيلاتها²⁴.

إن المؤسسات التي تمتاز بقدرات تنافسية عالية ومرتفعة المردودية هي الوحيدة القادرة على أن تساهم إيجابياً و على الأمد البعيد في التنمية المستدامة، و ذلك من خلال خلق الثروة و توفير مناصب الشغل دون التأثير السلبي على حاجيات المجتمع في المجال الاجتماعي و كذلك حماية البيئة، كما أن مساهمة المؤسسة في التنمية المستدامة تمر عبر مسؤولية متعددة الأبعاد، و التي تمس الاقتصاد و المجتمع و البيئة. هذه المسؤولية ناجمة عن نوع النشاط الذي تمارسه المؤسسة، و الذي يهم العديد من الفاعلين، قد يكون للبعض منهم علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة و البعض الآخر لا تربطه علاقة تعاقدية معها²⁵.

من جهة، فإن قيمة المؤسسة التنافسية لا تتوقف عند تحقق القيمة الاقتصادية، وإنما تتعداها وتسنلزم تحقيق قيمة تنافسية بثلاثة أبعاد باعتبارها مفاتيح استدامة المؤسسات²⁶:

✓ **البعد الاقتصادي:** يعنى بخلق القيمة من خلال إنتاج السلع والخدمات، و خلق فرص العمل ومصادر الدخل...

✓ **البعد الاجتماعي:** يشمل مجموعة متنوعة من الجوانب المتعلقة بتأثير ممارسات المؤسسة على مختلف أصحاب المصالح الداخليين و الخارجيين ذوي التأثير المباشر و الغير المباشر...
✓ **البعد البيئي:** يتعلق بآثار أعمال وأنشطة المؤسسة على البيئة الطبيعية...

ومن جهة أخرى، إن النظر إلى عمليات المؤسسة من خلال عدسة التنمية المستدامة من شأنه أن يخفض التكاليف ويزيد من العوائد، فالمؤسسات التي تطور منتجات تقدم حلولاً جديدة لمشاكل قديمة سوف يؤدي هذا التطوير إلى زيادة حصتها في السوق، كما أن إنتاج نفس المستوى من الإنتاج في ظل مدخلات أقل، ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها، سيكون لها أثر بيئي واقتصادي إيجابي، كما سيكون له تأثير إيجابي على هيكل التكلفة الخاص بالمؤسسة²⁷.

ومن جملة الفوائد التي يمكن اكتسابها من إعداد ونشر التقارير عن الاستدامة هي كما يلي²⁸:

- ✓ الوقوف على التحسينات التي حدثت في الإدارة الداخلية؛
 - ✓ إدارة المخاطر وحماية السمعة؛
 - ✓ الضغوط التي تمارسها مجموعة الشركات النظيرة/الضغوط السياسية؛
 - ✓ تسهيل عمل أصحاب المصلحة؛
 - ✓ اجتذاب المستثمرين والمستثمرين/الاحتفاظ بهم؛
 - ✓ تأمين/تدعيم "رخصة العمل"؛
 - ✓ تحقيق ميزة تنافسية؛
 - ✓ الإدارة الداخلية - تحسين الأداء، وتوحيد السياسات والإبلاغ عنها؛
 - ✓ التشاور مع أصحاب المصلحة - تعزيز الحوار؛
 - ✓ المستخدمون - تحقيق جاذبية ووفاء أكبر في أي شركة تتعهد بالشفافية؛
 - ✓ المخاطرة والسمعة - توقع المخاطر وتحسين السمعة، وهي أعلى ما تملكه أية شركة؛
- وتساعد هذه النقاط كاملة في تعزيز تنافسية المؤسسة على المدى الطويل.

إن التواصل مع أصحاب المصالح يقوم على إجراء مسح و تقصي شامل للمنتفعين من المؤسسة وطبيعة "القيمة" المكتسبة لهم، ثم تصميم إطار متكامل لربط قيمة أصحاب المصالح بتطوير المنتجات وإستراتيجية الأعمال التجارية، و النتيجة هي بناء علاقة حقيقية بين المؤسسة و ما يحيط بها من منتفعين، وهذه العلاقة من شأنها توجيه المؤسسات للوقوف على الفرص الجديدة الناشئة، والحد من المخاطر التشغيلية، وصياغة مستقبل العمل²⁹.

خاتمة:

إن استدامة الأعمال والذي كان في الأصل ينظر إليه على أنه مسألة حوكمة الشركات، والآن ظهر كموضوع متعدد الأوجه في القرن الحادي والعشرين، أدى بمجالس إدارات الشركات و المديرين التركيز على خلق قيمة مضافة عن طريق استدامة الأعمال (BS) للمساهمين و إدارة مصالح أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك أصحاب العمل والدائنين، الموردین، والحكومة، والمجتمع ككل، و صارت كثيرا ما تقوم إدارة الشركات الآن طوعا بقياس والاعتراف، والكشف عن التزاماتها، والأحداث، والمعاملات ذات الصلة بالتنمية المستدامة أو ما يسمى بتقارير الاستدامة، التي تعتبر في الأصل عملية تمكن المؤسسات من تصميم وتنفيذ استراتيجيات تساهم في تحسين أدائها المستدام في جميع المجالات، وبالتالي فإن إعداد تقارير الاستدامة لا يضمن فقط ميزة الربحية والتنافسية فقط على المدى الطويل، ولكن أيضا يساعد في الحفاظ على رفاه المجتمع، الاقتصاد، والبيئة. وبالتالي يجب على الشركات أن تبدأ في التحرك عن الإبلاغ عن الاستدامة، والتحقق من صحتها عن طريق أطراف خارجية، مما يزيد في مصداقيتها وجاذبيتها وتغير نظرة الغير لها بصورة إيجابية، وبذلك ستساهم في تغيير محيطها وتؤثر فيه إيجابا، بدلا من أن تخضع لضغوطاته فقط؛ حيث ومن خلال هذه النظرة الجديدة للمؤسسة، يتضح جليا أنها تتجه صوب متطلبات القدرة التنافسية والأداء الفعال وتحقيق مزيد من الربح.

ومن خلال هذه الورقة نستنتج ما يلي:

- ✓ تقارير الاستدامة هي تقارير تنظيمية للمؤسسة التي تعطي معلومات حول الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي وحوكمة الشركات؛
- ✓ تقارير الاستدامة المؤسسية لديها تاريخ طويل يعود إلى التقارير البيئية، ونشرت التقارير البيئية الأولى في أواخر 1980 من قبل شركات في الصناعة الكيماوية التي لديها مشاكل خطيرة؛
- ✓ التقارير غير المالية، مثل تقارير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، هو اتجاه حديث نسبيا التي توسعت على مدى السنوات العشرين الماضية. العديد من الشركات تنتج الآن تقرير الاستدامة السنوي وهناك مجموعة واسعة من التقييمات والمعايير حولها، وهناك مجموعة متنوعة من الأسباب التي تختار الشركات لإنتاج هذه التقارير، ولكن في جوهرها والمقصود أن تكون " الشفافية والمساءلة"، في كثير من الأحيان، كما تؤكد هذه التقارير على تحسين العمليات الداخلية، وإشراك أصحاب المصلحة؛
- ✓ يمكن للمؤسسات الاقتصادية تحسين أدائها من خلال قياس الاستدامة والرصد والإبلاغ على ذلك، وبالتالي يكون لها أثر إيجابي على المجتمع، والاقتصاد، وتحقيق مستقبل مستدام؛
- ✓ العوامل الرئيسية لنوعية تقارير الاستدامة هي المبادئ التوجيهية لمبادرة الإبلاغ العالمية (GRI)، والمبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الاستدامة (GRI) تمكن جميع المنظمات في جميع أنحاء العالم لتقييم أدائها المستدام، والكشف عن نتائجه بطريقة مشابهة لإعداد التقارير المالية؛

✓ تقارير الاستدامة تمكن المؤسسة من إدخال نظم إدارة مبتكرة تركز على الاستدامة، والتي توفر لها ميزة تنافسية على المدى الطويل، وتحسين صورة المؤسسة من خلال عملية التواصل لممارستها المسؤولية الاجتماعية مع الأطراف ذات المصلحة.

الإحالات والهوامش:

¹ <http://www.sustainabilityreport.cn>

² WBCSD, the guidance tool on sustainable development reporting (draft 2.0), 2002

³ www.group100.com.au/publications/kpmg_g100..

⁴ <https://www.globalreporting.org/.../Starting-Points-2-G3.1.pdf>

⁵ <http://www.accountability.org/standards/aa1000as/index.html>

⁶ السيد احمد السقا، مدثر طه أبو الخير، مشاكل معاصرة في المراجعة، مطابع غياشي، مصر، بدون سنة، ص 320.

⁷ <http://www.sustainabilityreport.cn>

⁸ <http://www.bcsd.org/wcb/publications/csr2000.pdf>.

⁹ <http://www.chinatoday.com.cn/arabic/n2006/0609/p50.html>

¹⁰ fr.wikipedia.org/wiki/Triple_bottom_line

¹¹ fr.wikipedia.org/wiki/Triple_bottom_line

¹² fr.wikipedia.org/wiki/Triple_bottom_line

¹³ فؤاد محمد حسين الحمدي، مواطنة الشركات والمؤسسات: المفهوم والعوائد، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني المنعقد تحت شعار "مواطنة الشركات والمؤسسات... والمسؤولية الاجتماعية"، مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك، 25/24 يونيو 2009، ص 12.

¹⁴ جون سوليفان وآخرون، مواطنة الشركات: مفهوم المواطنة وتطبيقاته في مجال الأعمال، مركز المشروعات الدولية الخاصة cipe، 2004، ص 29.

¹⁵ السكندر شكولنيكوف وآخرون، النموذج التجاري لمواطنة الشركات، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ديسمبر 2004، ص 27.

¹⁶ Emmanuelle champion et corinne gendron, **Chantier responsabilite sociale corporative document synthese en appui a la reflexion du chantier rse**, Chaire économie et humanisme, Septembre 2003, p13.

¹⁷ عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 11.

¹⁸ ص ص 555، 556

¹⁹ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 35.

²⁰ عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية: الجزء الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 525.

²¹ jaques renard, **theorie et pratiques de l'audit interne**, edition d'organisation, 6eme edition, paris, 2007, p439.

²² alamgir, m, **corporate governance - a risk perspective, paper presented to: corporate governance and reform: paving the way to financial stability and development**, a conference organized by the egyptian banking institute, cairo, 7/8 may 2007. P 07.

²³ غلاب فاتح، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، دراسة لبعض المؤسسات الصناعية بالجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص 169.

²⁴ عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتيجية (المواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص 27.

²⁵ Commission des communautés européennes, **livret vert**, promouvoir le cadre européen pour la Responsabilité Sociale des Entreprises, 2001, p 7

²⁶ بودي عبد القادر، بن سفيان زهرة، المسؤولية الاجتماعية للمقاول و مؤسسته الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثالث بجامعة بشار حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، 14-15 فيفري 2012، ص 6.

²⁷ عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 524

²⁸ روجر ادامز، مرجع سبق ذكره، ص 108.

²⁹ <http://www.inunisonmea.com/DefaultAr.aspx?UC=Page/Page&MenuSubItemID=13&MenuItemID=18>

²⁹ louis guay et autres, **les enjeux et les défis du developpement durable, connaitre, decider, agir, collection sociologie contemporai-ne**, les presses de l'universite laval, 2004, p16

³⁰ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 35